العراق اليوم
AL iraq alyoum

أنقذوا أطفالكم من الموبايل

نصير كاظم خليل

الهاتف النقال أو الموبايل من أهم التقنيات الحديثة في القرن الحادي والعشرين ، تطور وتوسع استخدامهُ، ليصبح أداة متعددة الأغراض، وضرورة من ضرورات الحياة لا يمكن الاستغناء عنها، لكن بدلاً من إن يستخدم هذا الجهاز بشكل عقلاني لانجاز أعمالنا الضرورية أو إيصال معلومات مهمة وسريعة .. سواء في مجال أعمالنا أو في مجال حياتنا الاجتماعية والأسرية، أصبح ومع الأسف، خارج هذه الضرورات، نتيجة سوء الاستخدام، ونحن الآن لسنا بصدد ما ينجم عن سوء استخدام هذه الأجهزة من مشاكل (اجتماعية وأسرية) فقط ،وإنّما بصدد تأثيرات ومضار هذه الأجهزة على مستخدميها (كِباراً وصغاراً) وما يهمنا في هذا الموضوع، هو أطفالنا فلذات أكبادنا وزينة حياتنا وسلوتها، وكذلك شبابنا المراهق، جيل المستقبل الواعد، لقد أصبح امتلاك الطفل للموبايل، نوعاً من أنواع التباهي لدى عوائلنا ، أو طريقة من طرق التسلية لإرضاء أو إسكات الأطفال، وبعض العوائل تبرر ذلك، كوسيلة للاطمئنان على أطفالهم في تنقلاتهم خارج البيت، والبعض الأخر يعتقد إن اقتناء الأطفال لمثل هذه الأجهزة، يُنمّي أو يطوّر أفكارهم وقدراتهم الذهنية، والغريب في الأمر إن أطفالاً بعمر الزهور لا تتجاوز أعمارهم (سنتين أو أكثر)، نجدهم مولعين باستخدام الموبايل وبشكلٍ مفرط، وبتشجيع من عوائلهم غير المكترثة أو المهتمة أو المتناسية، بأن هذه الأجهزة هي سلاح ذو حدين !! لا احد ينكر فوائدها إلا أن مضارها أكثر إذا ما استخدمت بشكلٍ غير صحيح، وإن خطورتها لا تكمن بالجهاز نفسه، وإنّما بسوء استخدامه ، ومن المعروف أن جميع شعوب الأرض، بما فيهم الأطفال والمراهقين يستخدمون الهاتف النقال، وليست شعوبنا العربية فقط، إلّا أن هنالك متابعة وتوجيهاً في الاستخدام الصحيح، نابعٍ من ثقافة وتطور المجتمع، خصوصاً في البلدان والدول التي سبقتنا كثيراً في هذا المجال، حيث يقدّر عدد مستخدميّ الهاتف النقال بالعالم حسب إحصائية عام ٢٠١٣ ، حوالي (٣) مليار..

أي ما يعادل ٩٧ ٪ من إجمالي سكان العالم، ومن بين هذا العدد (٩٠٠) مليون طفل ومراهق في سن النمو، علماً إن عدد الأجهزة النقالة، سيفوق عدد سكان العالم، خلال هذا العام ٢٠١٥ ،أو الأعوام القادمة ، الهاتف النقال دخل الخدمة في الدول العربية بزمنٍ ليس بالبعيد، وخاصة العراق، حيثُ اُستخدم وبشكلٍ واسع (بعد عام ٢٠٠٣) ، بعد أنَ كان القطر مسوَّرا بالفكر الواحد والثقافة الواحدة، وفي حينه أعجبنا وانبهرنا به كجهاز حديث لم نألفه من قبل، وإن سوء استخدامه من قبل البعض في اعتقادي أمر طبيعي ، فالتجارب التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على مجموعات مختلفة من الأطفال أثبتت إن الموجات الكهرومغناطيسية التي تستخدم في ذبذبات الهاتف النقال، تؤثر على خلايا المخ، خصوصاً في المرحلة التي تكون فيها خلايا المخ في حالة تطور ونمو وحدوث اضطرابات في تنظيم ضربات القلب، كما إن هذه الموجات تؤثر على الحالة النفسية والسلوكية للأطفال وتخفضُ قدرتهم على التعلم، نتيجة التركيز الشديد على هذه الأجهزة، وتشتت أفكارهم وتضعف ذاكرتهم، وبما إن الطفل مقلّد ماهر ، فهو يقلّد ويتصرف بما يشاهده من برامج وألعاب، وبعض هذه التصرفات قد تكون عدوانية ومؤذية لهم ولغيرهم، وأكيد إن عوائلنا قد لمست مثل هذه تصرفات من قبل أطفالهم، ناهيك عن التأثيرات الأخرى السيئة الناتجة عن تبادل الأطفال أو المراهقين بعض الرسائل أو الصور التي تخرج عن نطاق الأدب والأخلاق والذوق العام، ومن المعروف إن تزويد الطفل بأي جهاز يعتمد على مدى الاستفادة منه وكيفية استخدامه ، ومن الحقائق التي لا يعرفها البعض، بأن تأثيرات ومضار الهاتف النقال على الإنسان بشكلٍ عام والطفل بشكلٍ خاص، لا تظهر بشكلٍ مباشر وإنما تتراكم مع الوقت، وبمرورٍ الزمن تظهر الحالات المرضية التي لا تحمدُ عقباها.. لا سامح الله، وهنا تكمن خطورة هذا الجهاز ، ليكن موضوعي هذا بمثابة النصح أو التحذير للكِبار وللعوائل بأن يبعدوا أطفالهم قدر المستطاع عن اقتناء هذه الأجهزة، وتعويضهم بأجهزة أو وسائل بديلة لتسليتهم أو تنمية و تطوير أفكارهم وقدراتهم، كالسبورات الالكترونية و المكعبات و ملصقات الصور، أو أجهزة الايباد الخالية من شبكات الإتصال (عرض برامج فقط) وغيرها، وإعطاء المراهقين والشباب عند الحاجة أجهزة نقال خالية من الكاميرات أو البلوتوث وغيرها من البرامج التي تشكّل خطورة عليهم ونأمل من عوائلنا وكِبارنا أن يأخذوا هذا الموضوع مأخذ الجد ، وأن لا يعتبروه (كلام جرايد) لأن أطفالنا أمانة برقابنا، ورعايتهم والأهتمام بهم والمحافظة عليهم من مسؤوليتنا .

«العملُ عبادة» مقولةٌ نفهمها بالخطأ!

حيدر حسين سويري

قبل أكثر من عشرين سنة، صرُّحت في جلسةٍ مع بعض الأصحاب، أن الإنسان لم يخلق للكد والتعب، والركض وراء كسب القوت، ويستطيع بل يجب عليه الخروج من هذا القيد، فبدأ الإستغرابُ واضحاً لدى أصحابي، وأنكروا عليَّ قولي هذا.

فالشيوعي منهم بدأ يتكلم عن فضل العمل والطبقة العاملة، ما يعرفهُ جميعنا، والإسلامي لم يجهد نفسه في مناقشتي، وإكتفى بقوله: إنك تخالف صريح القرآن والسُنّة، فالقرآن يكرر: «إعملوا» والسُنّة تقول :»العمل عبادة» و» من بات كالاً من عمل يديه بات مغفوراً له» ! وسكتُ عندما رأيت إن لا مستمعَ لكلامي، فهؤلاء الذين تحدثوا عن الطبقة العاملة لم يكونوا منها، وإنما تعجبهم الشيوعية، لأنهم يرونها تدعوهم إلى الإنحلال الخُلقي وترك الدين، إمّا الإسلاميون فكانوا يأخذون أحكامهم الشرعية مني، كوني أتصل بالمجتهدين، وهم يخافون أن يتصلوا بهم، فلعل جهاز الأمن الصدامي يعتقلهم ويعدمهم، وهذا كذب! وإنّما هم يأخذون من الدين ما يطابق أهوائهم، أنا اليوم أتكلم، فمن شاء فليسمع ومن شاء أن يضع أصابعهُ في أذنه فليفعل، فالتطور التكنولوجي سهَّل لنا فهم كثير من نظريات الفلسفة، تلك الآراء التي توصل لها الفلاسفة والحكماء، ومنها رأيي الذي ما زلت أصرّ عليه، فالإنسان أعظم من أن يُمتهن، وأعظم من أن يعيش لأشباع غرائزه، اليوم نشرت المواقع الخبرية، أن اليابان فتحت فندقاً، جميع موظفيه من الروبوتات(الإنسان الآلي المبرمج)، وفي المستقبل القريب، ستقوم هذه الروبوتات بالزراعة وتشغيل المصانع وخدمات الزبائن وإدارة جميع شؤون الحياة اليومية، حينها ماذا سيكون عمل الإنسان!؟ أليس المتعة والراحة!؟ وهي الجنّة التي وُعد المتقون!؟ «العمل عبادةٌ» لكنَّ « العبادة عملٌ» أيضاً، فإذا كان المقصود بالعمل إستخدام الأعضاء، ففي العبادة يتم إستخدام الأعضاء، فهي عمل وفق هذا المفهوم، وإذا كان المقصود من العمل التفكر، فالعبادة تفكر حيثُ جاء في الحديث» تفكر ساعة خيرٌ من عبادة سبعين سنة»، أعتقد أن ما أريد من هذه العبارة، أن يكون العمل قربةً وتقرباً إلى الله، سواء كان ذلك بإستخدام الأعضاء الخارجية أو التفكر، وأفضلها التفكر، ..فإنما يبلغ الإنسان المراتب العليا والسمو بواسطة التفكر.بقي شئ.. إنّ أكثر ما وصفته الكتب السماوية من الجنان، إنما هي جنان دنيوية وليست أُخروية، والجنان الدنيوية ستصل إليها العلوم التكنولوجية الحديثة، عاجلا أم آجلاً.

في رفض الجديد وتقزيمه والتصدي للتجديد وتحجيمه

المهندس فتحي الحبّوبي

نشر هذا المقال في جريدة الصباح التونسية، تحت عنوان التربية الجنسيّة والتجديد في 13سبتمبر1975.. أي منذ 40 سنة، وكنت عندئذ في رَيْعان الشّباب، متمرِّدا وثائراً على كلّ قديم، لذلك دعوت إلى تدريس التربية الجنسيّة، ضمن منطق التجديد، وأعيد اليوم نشر المقال بإضافات فرضتها التحوّلات السياسيّة والمعرفيّة، خاصة بعد انهيار الإتحاد السوفياتي، وظهور فلسفة النوع الاجتماعي (فلسفة الجندر)، هذا وقد ردّ عليّ أحدهم في ذات الصحيفة، وفي مقال مطوّل اتّهمني فيه بالكفر والنفاق والإستهتار بالأخلاق والقانون.

ظاهرة السخط على كل جديد، ظاهرة قديمة قدم الإنسان الذي كأنّي به قطع على نفسه عهد الطعن في الجديد، ولو إرتقى الى أعلى درجات سلّم الابداع والجودة، والتغنّي بالقديم والتمسّك به كصنم يُعبد ولا يحطّم، ولو تدحرج هذا القديم الى أسفل درجات هذا السلّم، والجديد الذي نقصده، قد يكون في مجال الشعر والأدب أو الفلسفة أو العلم أو الفنّ أو التربية، وقد يكون رأياً في الدين أو في عالم المال والأعمال، أو في الإقتصاد و السياسة، ونحو ذلك من مجالات الحياة الكثيرة والمتعدّدة، ففي مجال الشعر مثلا جدّد أبو تمّام، فاعتُبرت إنتاجاتهُ الشعريّة في حينها إفساداً للشعر، ثمّ اقتفى أثره شعراء كُثر، نقتصر بالذكر منهم بعض شعراء العصر الحديث الذين من بينهم الشاعر المجدّد التونسي، أبو القاسم الشابّي الذي سخر منه الجميع، لا بل وأقرب النّاس إليه، كما نذكر منهم شعراء "الحر" و" غير العمودي والحر" المتمرّدون على القصيدة العموديّة التوّاقون أبداً إلى مسايرة العصر بنفسٍ شعري جديد، لا ينتهي بالضرورة عند التفعيلة السادسة، بل عند الانتهاء من رسم الفكرة المقصودة، وهذه المقاربة الثوريّة جعلتهم يلاقون من الانتقادات و من التحقير والتعيير، ما تنوء به الجبال، لكنّهم ظلّوا صامدين و تجاوزوا الحواجز ليقينهم من وضوح رؤيتهم وسلامة مسيرتهم، وواصلوا السير رغم العبوات الناسفة التي وضعت باستمرار في طريقهم.

أمّا في مجال الفكر الإجتماعي التحرّري وتحديداً، فيما يعبُّر عنه اليوم بفلسفة النوع الاجتماعي (فلسفة الجندر) ، فقد لا قت، دعوة رائديّ تحرير المرأة في الوطن العربي، قاسم أمين(1863-1908) في مصر من خلال كتابه "تحرير المرأة" ، والطاهر الحدّاد(1899-1935) في تونس من خلال كتابه "امرأتنا في الشريعة والمجتمع" الى إصلاح وضع المرأة في بلديهما، نفوراً شديداً وعزوفاً عنهما أشدّ ،ونقدً كثيراً، وطعناً أكثر في مضمون الدعوة من بعض رجال الدين، ومن "المتمسلمين"، ترجمتهُ عاصفة من الإحتجاجات، وعبّرت عنه مقالات كثيرة وكتب عديدة، وصفتهما بالدّاعين إلى الانحلال والسفور، لعلّ من أبرزها كتابين ردّا على قاسم أمين فسَفّها آرَاءهُ وهما، "فصل الخطاب في المرأة والحجاب" لمحمّد طلعت و "المرأة المسلمة" لمحمّد فريد وجدي و كتاب "الحداد على إمراة الحدّاد" أو(ردّ الخطإ والكفر والبدع التي حواها كتاب إمرأتنا في الشريعة والمجتمع) للشيخ محمّد الصالح بن مراد الذي ردّ على الطّاهر الحدّاد، وشوّه آرَاءهُ وشهّر به أيّما تشهير، أمّا في العلم، فقد كان غاليلي محلّ اضطهاد جرّاء كلمة حقّ، صدع بها، وحقيقة علميّة أثبتها حين قال :" الأرض تدور"، كما كانت نظريّة التطور لعالم البيولوجيا تشارلز داروين، الواردة في كتابه الشهير "أصل الانواع" محلّ تسفيهٍ ورفض شديد من الكنيسة، مبعثُ قوّة الإيمان بما يعبّر عنه الغرب بالأسطورة الدينيّة، و ما يسمّيه الإسلام بالقصص القرآني، لأنّ ما ورد في هذه القصص وتلك الأساطير لا يتّفق في قليلٍ أو كثير مع ما جاء به داروين، وفي الاقتصاد السياسي، كان مضمون كتاب "رأس المال" لكارل ماركس، محلّ معارضة عنيفة من قبل معارضيه عامّة، سيّما الطبقتين البورجوازية والسياسية ذات التوجّه الرأسمالي المتوحّش الذي يعتمدُ على إقرار حقّ الملكية الخاصة، واستغلال الطبقات الكادحة التي سعى كارل ماركس في نظريّته لحمايتها من هذا الإستغلال المقيت، ورغم ما قيل وكتب حول تجديد هؤلاء الجهابذة من قدح واضح وطعن جارح من باب تنفيس الحقد على الجديد ببذاءة الشتيمة لكلّ مجدّد، فإن التاريخ الحديث أنصف جهودهم، وهو يقف اليوم في صفّهم، ليعلن أن تجديدهم لا يعتبرُ ثورة فحسب، بل وكذلك ثروة لا ينضب معينها لفائدة الإنسانية في كل عصر ومصر، فالشاعر أبو تمام الذي أعتُبر قديماً، مفسداً للشعر، أصبح يعدّ اليوم من أقدر أرباب الشعر، قديمه وحديثه، باعتباره يصنّف اليوم في رأس قائمة المجدّدين الذين أحدثوا ثورة وأيّ ثورة في ميدان الشعر، كما أنّ الشاعر أبو القاسم الشابي يعدّ اليوم أيقونة الشعر في تونس، وطبّقت شهرتُه الآفاقَ في كامل الوطن العربي، و أمّا الشعر الحرّ فقد أصبح أكثر شيوعاً ورواجاً من الشعر العمودي، و المفكّران قاسم أمين، والطاهر الحدّاد الذي رُمي بالحجارة ولازم بيته حتّى موته، ولم يسانده في دعوته ، إلّا نفرٌ قليل من أصدقائه الذين نذكر منهم على وجه الخصوص، الأديب والصحفي الهادي العبيدي، إعترفت بهما اليوم منظمة اليونسكو من بين أقطاب محرّري المرأة الذين تجاوزوا عصورهم بأفكارهم الثوريّة الجريئة، يضاف إلى ذلك أنّ الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، وضع آراء الحدّاد، موضع التنفيد منذ سنة 1956 ،وقال قولته الجريئة في ذلك الوقت :" سأفرض حريّة المرأة وحقوقها بقوّة القانون، ولن أنتظر ديموقراطيّة شعب من المنخدعين بالثقافة الذكوريّة بأسم الدين"، وأمّا نظريّة غاليلي فقد أضحت من البديهيات التي لا يشكّك فيها إلّا معتوه أو من به حول فكري، وأمّا نظريّة داروين التي كانت تكال لها التهم بغير حساب من كلّ حدب وصوب، فقد غدت اليوم نظريّة علميّة، تدرّس في المعاهد والجامعات، رغم بعض التحفظات عليها هنا وهناك وبعض الكتب التي تسعى لتفنيدها، وأمّا الفكر الشيوعي الماركسي، فقد انتشر وساد في أوروبا الشرقيّة وعديد البلدان الأخرى بين مختلف القارات، ليظلّ قوّة توازن في مواجهة النظام الرأسمالي الغربي على مدى سبعين سنة، لا بل وما يزال يطبّق، بحذافيره إلى اليوم في كوريا الشمالية، ووفق ما يعرف في الاقتصاد برأسماليّة الدولة في الصين الشعبيّة، وفي جمهورية فيتنام الاشتراكية.

الحقيقة أنّ هذه الأمثلة ليست سوى صورة مصغّرة للباطل والزيف حين تصرعهما الحقيقة ويذيبهما وهج الحقّ الذي لا تقوى عليه الأباطيل، كما أنّها لا تمثّل سوى غيض من فيض التجديد الذي يرجع رفضنا له الى حبّنا أو ميلنا عموماً للكسل الذهني، ذلك أنّ القديم يكون عادةً واضح الملامح لا يكلّفنا جهداً عند استيعابه والتعامل معه، وفق أسلوب تعامل الآخرين، بينما يكتنف الجديد عادة شيء من الغموض واللبس والإبهام، ممّا يدعونا الى بذل الجهد، لفكّ الغموض وإزالة الإبهام وتوضيح اللبس، للتعرّف على حقيقة هذا الجديد، ولتبدو لنا صورته ناصعة لا تشوبها شائبة، وهذا لعمري ليس في متناول السواد الأعظم من النّاس، وعلى أعتبار إنّ الإنسان بطبعه يميل عموماً الى الكسل أكثر من ميله الى البذل والعطاء، فانّه يشهر سلاحه في وجه كلّ جديد، دونما تروّ وتريّثن و هذه سنّة الله في خلقه {ويستعجلونك بالسيئة قبل الحسنة }.

ضمن هذا الاطار طرحت بعض الأقلام، منذ فترة، قضيّة إدراج التربية الجنسية في معاهدنا كمادة رسميّة، أو حتى شبه رسميّة ضمن برامج المواد العلميّة، وكانت صفحات بعض الجرائد مسرحاً للآراء المناصرة والمناهضة لهذه القضيّة، إلّا أنّ اللّافت للنظر والمثير للأهتمام في هذه الآراء، هو شبه إجماعها على الزعم أنّ التربية الجنسيّة تربية لا أخلاقيّة، تشكّل إهداراً للقيم النبيلة، وتحوّل مجتمعنا "المحافظ" حتماً الى مجتمع متسيّب، فاسد و موبوء، وهذا افتراء يدحض نفسه بنفسه، باعتبار أنّ مجتمعنا لم يعد محافظاً من زمان، ولكنّه بقي على حاله رغم أنّ شبابنا بشقّيه قد إطّلع وما يزال على كتب التربية الجنسيّة المستوردة التي تغزو المكتبات وأسواق الكتب القديمة، ولقد أكّدت أكثر من تلميذة وطالبة، أنّها تطالع هذه الكتب بالمبيت خفية، رغم تشديد الحراسة عليها إداريًّا، ذلك أنّها فضّلت اختبار قضيّة الجنس والاطّلاع على خفاياها العلميّة، لتجنّب الوقوع في المحظور، إنّها أدركت بحسّها الواعي، أنّ تكبيل العقول بالأوهام والترّهات، أخطر من شدّ الأيدي والأرجل، وإعاقتها بالأغلال والأثقال عن كل حركة، كما أدركت أنّ إلمامها بالتربية الجنسيّة، قد يصونها صوناً نهائيًّا من التبذّل، ويبعدها عن الدناءات ويحميها من مركّبات النقص المتولّدة عن الجهل و الكبت، علماً إنّ علم النفس يؤكّد على أنّ جميع الغرائز التي لا تجد منفذ لها الى الخارج، تتحوّل الى الداخل في شكل مركبات نقص وعقد نفسيّة عصية العلاج، إنّ التربية الجنسيّة تعتبر من المواد الأساسيّة التي يجب تضمينها في برامج تعليمنا لشدّة التصاقها بحياة الفرد عامّة وحياته الجنسيّة بوجه أخصّ، باعتبار إنّ الغريزة الجنسية أو الليبيدو (La libido) كما يسمّيها عالم النفس فرويد، ومن قبله الفيلسوفان سانت أوغستان و باروخ سبينوزا، تنشأ مع الفرد منذ ولادته، ثمّ هي تغطّي كافة مراحل حياته، وتتطوّر أثناء نموّه وفق ثلاث مراحل، أولاها المرحلة "الفميّة " التي يشعر خلالها الطفل بلذّة عند مصّ أي شيء، وثانيها "المرحلة الشرجيّة" التي يشعر خلالها الطفل بلذّة عند قضاء حاجته وملامسة عضوه التناسلي وفي التمزيق والتحطيم، وأخيراً المرحلة الجنسيّة الحقيقيّة التي يهتمّ خلالها بمباشرته للعمليّة الجنسيّة، وممّا لا جدال حوله ولا شكّ يعتريهن إنّ التربية الجنسيّة كغيرها من ضروب التربية، لها قواعدها العلميّة الصرفة، وأساليبها البيداغوجيّة الخاصة، وهي ليست دروساً في الفجور والاستهتار، كما يتوهّم البعض ممّن يتعامون عن رؤية الواقع الصارخ لمجتمعنا المنفتح الذي يدّعي البعض أنّه محافظ، وهو ليس كذلك، كما أنّ هذه التربية ليست دعوة الى الخلاعة والاباحيّة المقيتة وممارسة الجنس على قارعة الطريق على مرأى ومسمع المارّة، بل هي، علمٌ قائم بذاته يبحث في تركيبة الأعضاء التناسليّة وعلاقتها ببعضها البعض، ودور كل منها في عمليّة الانجاب، ومن المفترض معرفته وفق قول سقراط "أعرف نفسك بنفسك" ، إنّي كثيراً ما تساءلت : كيف يمكن للشباب أن يبني، مستقبلاً، أسرة سعيدة على أنقاض جهله وحطام تقاليد مجتمعه بغثّها وسمينها، فهل رأينا مرّة واحدة عبر تاريخنا الطويل، إن الجهل ينجب غير الشقاء والمآسي، وأنّ الكبت يولّد غير العقد، إنّ التربية الجنسيّة التي ندعو إلى إقرارها إنّما تنضوي بالتأكيد في سياق مفهوم تربوي سليم، ما يجعلها تسهم في إعطاء نفس وروح جديدين لمفهوم الزواج على قاعدة معرفيّة صلبة، قد تسهم في التفاهم الفكري والعاطفي، وقد يذهب البعض إلى أنّ تعلّم ودراسة التربية الجنسيّة ينبري عنها حتماً إقبال شبابنا على ممارسة الجنس بنهم كبير، يذيّله إنهيار سلوكي وعبثٌ بالقيم وإستباحة للحرم وفقدان للهمم، ممّا يشين إلى مجتمعنا ويجعلهُ غير مختلف في كثير أو قليل عن المجتمع الغربي في جزئه المائع، لكنّ ذلك، فيه مجانبة للصواب، لأنّ واقع التجربة الغربيّة في هذا المضمار، يفنّد هذا المنحى في التفكير، ويجعلهُ من قبيل الرطانة والإفتراء على التربية الجنسيّة التي لم يقحمها الغرب ضمن برامجه التعليميّة، إلّا ليوقف تيّار التصرّف الأرعن الذي جرف أغلبيّة الشبّان، وجعلهم في المهاوي يتردّون، لذلك فإنّ تبنّي هذه التربية في الوطن العربي لا يمكن اعتباره بحال من الأحوال كغاية في حدّ ذاتها، بل كوسيلة لغايات عديدة، قد لا ندرك أبعادها، طالما بقينا ننظر إلى الأشياء بمنظار ضعفاء البصر، ونفكّر فيها بعقليّة الأجداد المكبّلة في الأغلب بضروب كثيرة من الشعوذة، وصنوفٍ عديدة من الخرافات وفنون متعدّدة من الترّهات، ألصقت بالدين زوراً وبهتاناً، وصدّقها البسطاء المخدوعون، وتعصّبوا لها، باعتبارها جزءاً لا يتجزّأ من الدّين، فيما هي ليست كذلك، بل إنّ الفهم القاصر والفكر الملتحف بعباءة الدّين والمنحرف لبعض شيوخ الفقه الذين لا يختلفون كثيراً عن باباوات (Les papes) روما المانحين في القرون الوسطى المظلمة، لصكوك الغفران- لمن يرضون عنهم، هو الذي جعلها كذلك، ولكن ما أبعد الأرض عن السماء، وما أبعد الدّين الحقّ عن الفكر الديني المشوّه الذي لم يجتهد إلّا في توسيع دائرة التحريم والتضييق على النّاس ومعاداة كلّ جديد، باعتباره بدعة وضلالة، والمفارقة أنّنا نظرنا إلى الغرب وهو يجدّد ويبدع في كل يوم ولحظة، فاذا بنا ننبهر به، ونستورد ونستعمل كل جديده وإبداعاته دون وضعها مطلقاً في خانة البدعة والضلالة، بدليل أنّ الدواعش أنفسهم يستعملون بإتقان كلّ التكنولوجيات الحديثة رغم إيمانهم بترك البدع !!

هيا الى وكر الفساد والفاسدين .. المنطقة الخضراء !!

جمعة عبد الله

خلقت التظاهرات الاحتجاجية العارمة , مناخاً سياسياً جديداً , وحرّكت المياه الراكدة التي عشعش وتعشعش فيها الفساد والفاسدون , وسارعت في تطور المسار السياسي , دخولهُ في طور جديد، بعد حزمة من الاجراءات والقرارات والإصلاحات في كيان الهرم السياسي العراقي، وهذه التطورات المتلاحقة , كان من نتائجها انجاز تقرير لجنة التحقيق بسقوط الموصل , وشمول التقرير لـ ٣٦ مسؤولاً متهماً بالتورط بالخيانة في سقوط الموصل , وتسليمه الى تنظيم داعش المجرم , دون مواجهة قتالية , وسُلِم التقرير الى البرلمان الذي صوّت عليه بتقديمه الى الادعاء العام , ماعدا نواب حزب الدعوة الذين رفضوا التقرير، وطالبوا بشطب ورفع أسم (نوري المالكي) من التقرير , لكن محاولاتهم في انقاذ سيدهم وولي نعمتهم , باءت بالفشل الذريع , وهذا تطورٌ نوعي في مسار أحداث المسرح السياسي , بتقديم الخونة والمتورطين الى المحاكم العراقية، لمحاكمتهم بتهمة الخيانة الوطنية العظمى .

يجب أن نقرّ ونعترف بأن المسؤول الأول عن سقوط الموصل، هو (نوري المالكي) باعتباره القائد العام للقوات المسلّحة ووزير الدفاع، ووفق القانون العراقي، فإن زعيمهم (مصيبة العصر) اصبح بلا حصانة امام الادعاء العام، وهذا نقلة نوعية في المسار السياسي , لأنّه لا يوجد أي فرد يكون فوق القانون، والمساءلة من قبل الشعب والبرلمان , ولا يمكن لأي مسؤول في الدولة , أن يكون خارج دائرة المحاسبة والعقاب، ولا يمكن لأي خائن أن يستهتر بالقانون، ويستخف بالشعب، ويتملص من العقاب , مهما كان موقِعهُ السياسي، لذا على شباب الانتفاضة العراقية الأبطال الذين رفعوا قامة العراق عالياً , اليقظة والحذر من ألاعيب المخرّبين والمندسين , بالسعي الى اجهاض واخماد واطفاء الغليان الشعبي من أجل أن يفلت الخونة من العقاب والمحاكمة المنتظرة , هناك محاولات حثيثة في التخريب من أجل عشعشة الفساد والفاسدين في خِناق الشعب , ويجب أن نحذر الحذر من الأفراغ والتملص من مطالب المتظاهرين , خاصة تطهير الحكومة من سلطة الفساد والفاسدين , ومحاكمتهم , ومصادرة الأموال التي سرقوها باللصوصية الشيطانية , وتعميق مسيرة الإصلاحات حتى تصل الى العظم. إنّ حزب الدعوة الذي تمرس في الفساد والدجل والنفاق ، لن يلقي سلاحه من أجل تخريب التظاهرات الاحتجاجية، بشتى الطرق والوسائل , وخاصة إنّه يملك ماكنة ضخمة من المرتزقة والبلطجية , سيظل يقاوم من أجل إخماد نار الغضب الشعبي والتظاهرات الاحتجاجية , ولن يسكت على تقديم زعيمه الخائن والفاسد الى المحاكمة بتهمة الخيانة العظمى، حتى لو احرق العراق ودمّره حجراً على حجر ، وله تجربة دموية في التخريب واجهاض التظاهرات الاحتجاجية , كما فعل عام ٢٠١١ , حين قمع مظاهرات ساحة التحرير بالدم والبطش والتخريب , وبحجج جاهزة :

(البعث وداعش ومظاهرات مدفوعة الثمن , وضدّ الحكم الديني الإصلاحي , وأصابع اجنبية)، هذه المزاعم الهزيلة اصبحت من تراث الماضي البغيض , وسيدفنها الشعب كما دفن الولاية الثالثة التي طبّل لها كثيراً، وتجرع في النهاية كأس الحنظل , ولكن يجب الحذر من المحاولات التخريبية , رغم إن الوضع السياسي الآن، مختلفٌ عن الماضي البغيض , فالاجهزة الأمنية كانت في عهد (مضيبة العصر) ، تشارك المندسين والمخربين وبلطجية حزب الدعوة في الاجهاض والتخريب والفشل، إمّا الآن، فإن الاجهزة الأمنية تؤدي واجبها بشرفٍ ومسؤولية في حماية المتظاهرين , وقدّمت شهادة حسن السلوك في النزاهة في واجبها المسؤول، لكن محاولات التخريب , اصبحت حقيقة , لايمكن التغاضي عنها , وهدفها انقاذ سيدهم من تقديمه الى المحاكمة , وعلى شباب ساحة التحرير الجسور , أن يقطع هذه المحاولات التخريبية , بالمطالبةِ في تسريع تقديم المتهمين الى الادعاء العام , وتوجيه رسالة قوية ودامغة , بالتوجه الى وكر الفساد والفاسدين في المنطقة الخضراء , للمطالبة بالاسراع الفوري دون تأخير , بتقديم المتهمين المتورطين في سقوط محافظة الموصل , وكذلك ابداء الدعم والاسناد الى السيد العبادي , للاسراع بتطبيق حزمة الإصلاحات , واعطائه عزماً جديداً لمواصلة مسيرة الإصلاح المطلوبة.

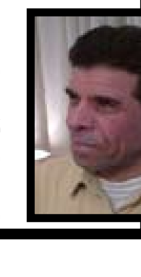

سقوط الموصل يتحملهُ أثيل النجيفي وشيوخ ثوار العشائر المرتزقة فقط

علي محمد الجيزاني
ناشط مدني

الحكومة غير مسؤولة عن سقوط الموصل، ولا القيادة العسكرية مسؤولة عن سقوط الموصل، ولا الجيش العراقي مسؤول عن سقوط الموصل، المسؤول المباشر هو المحافظ أثيل النجيفي، وأربعين ألف شرطي من أهل الموصل ، هم المسؤولون عن حماية المدينة، والذين تمّ تسريحهم بأمر النجيفي الخائن.. هو المسبب الأول والأخير عن سقوط الموصل، ناصب العداء للجيش العراقي، وحرّض أهل الموصل ،وأطلق على الجيش العراقي تسمية : « جيش المالكي الصفوي الإيراني» ، ومعه شلّة من السياسين الفاسدين الذين يعملون بشكلٍ مزدوج مع الإرهاب ومع السلطة ، سارقين أموال الشعب العراقي، وخير دليل على ماذهبت إليه، كلام وزير الدفاع سعدون الدليمي.. رجل دكتور من أهالي الرمادي، مثقف، قال جملة مُهذبة في البرلمان، تكفي لتبرئة الحكومة والقيادة العسكرية ، وتحمّل أثيل النجيفي تبعات سقوط الموصل، وهذه الجملة المهذبة هي : « إنّ الجيش العراقي ليس لدية حاضنة بالمنطقة الغربية ، ويطلق على الجيش، جيش المالكي الصفوي الإيراني» !! هذه الإشارة تكفي للإنسان الحليم بأن يقول: الحكومة بريئة، والضباط ابرياء، والمحافظ هو الذي سلّم الموصل الى ثوار العشائر (الأربعيّة – المذاهب الأربع الإسلامية) ومن ثمّ انقلبت عليهم داعش، وتمّ تصفية قسم منهم، والقسم الآخر، هرب الى أربيل والى عمّان، ويتلقون المساعدات المالية الآن من الخنجر، ومثنى أبن حارث الضاري، وهم الوسطاء من دولة قطر، لكن من الممكن أن تقوم القيادة العسكرية بمحاسبة الضباط المتهمين باختلاس رواتب الجنود الفضائيين من الجيش، اثناء المعركة.. هذا ممكن لحماية وقوّة الجيش، وعدم السماح بتسريب الجنود الفضائيين من الواجب المقدّس لحماية العراق .

الجنسية الثانية ..أين الخلل ؟

حمزة الجناحي

الحقيقة، لم تكن الجنسية المكتسبة التي يحصلُ عليها المواطن من دولة أخرى.. أي مواطن على هذه الأرض يوماً، بالنسبة لي، مدعاة للانزعاج أو مدعاة للاشمئزاز أو أن ادعو لترك تلك الجنسية، والبقاء على جنسية البلد الأم،بل بالعكس، إن وجود جنسية أخرى له فوائد جمّة حسب رأينا المتواضع، فالمواطن الذي يحملُ جنسية إضافية، يعتبرُ شخصاً ذو فائدة كبيرة لوطنه، ويقدّم الكثير من العلم والمعلومات ويضيفُ أيضاً الى بلده، مزيداً مما شاهده في ذلك البلد الآخر من تطور ورقي وعادات جديدة، هذا اذا كان ذلك المواطن شخصاً عادياً، ليس له أيّة مؤهلات علمية أو اكاديمية ، فهو ودعني أؤكد بالقول: ناقلٌ لفايروس العادات المكتسبة التي تساهم برفع شأن بلده، لأنه سينقل له ما شاهده هنالك، واقصد أنا الصالح مما شاهده وليس العادات السيئة التي ترفضها مجتمعاتنا، فهو سفير متنقل ربّما لحضارتين مختلفتين في عاداتهما وتقاليدهما، أمّا اذا كان ذلك المواطن الذي يتمتعُ بجنسية أخرى، ويقيم في دولة أخرى، ويحمل مؤهلات علمية وأكاديمية، كأن يكون طبيباً أو عالماً أو مهندساً، فهو بالتأكيد يعتبرُ عقلاً أو طاقة مضافة الى حاجة البلد، وينقل لبلده ما درسه أو تعرف عليه من علوم أخرى، ويضعها بين يدي أهلهَ ووطنه وشعبه.

ليس عيباً أن يحمل المواطن جنسيتين أو ثلاث من دول مختلفة، وهذا الأمر ليس غريباً، ومعروفٌ على مستوى العالم، فالظروف السياسية أو الأمنية أو الاقتصادية وربّما ظروفٌ أخرى قاهرة، تجعل المواطنين يغادرون بلدانهم، ويطلبون حقّ اللجوء في بلاد أخرى، وهذا مكفول بالقوانين الأممية، فيعطى ذلك المواطن حقّ المواطنة في البلد الذي أختاره، وله الحقّ بالاحتفاظ بجنسيته الأم.. ليس عيباً كلّ هذا كما قلت ،لكن العيب أن تصبح تلك الجنسية التي تحملها، عبئاً على بلدك وأهلك، وتسخّرها لأعمال تنافي ما مرجو منها، وشاهدناً ذلك في العراق، خصوصاً المواطنون العراقيون الحاملين لجنسية دولة أخرى، وعادوا الى العراق، وهم يعتقدون، أنهم ذي شخصية متميزة، أو يتعالون على غيرهم، أو يعتقدون أنهم أفضل من أقرانهم العراقيين، وربّما يتصرف بتصرفات مرفوضة في مجتمعٍ، له عادات وتقاليد مختلفةً عن ذلك البلد الذي كان فيه، وهذه تعتبرُ مدعاة للأنزعاج والقلق من ذلك المواطن ، ترك العراق عدد ليس قليل من المواطنين، نتيجة الظروف الصعبة الذي مرّ بها العراق، نتيجة التصرفات الهوجاء التي كان يتصرفها رأس النظام السابق، فهرب الناس من العراق، وطلبوا اللجوء في بلدان مختلفة من العالم، بعضهم حصل على لجوءٍ إنساني أو اقتصادي أو سياسي، وهلم جر بعد سقوط النظام، وأختلاف الاوضاع بين مرحلتين، وعاد الآلاف من العراقيين المهاجرين، والذين حصلوا على الجنسية الأخرى، واستبشر العراقيونٍ بهؤلاء العائدين خيراً، حتى إن البعض اُستقبل في العراق كما يُستقبل الأبطال، وأقاموا له الأفراح ، وجاء إليه المهنّئون، لأنهُ أبن بلدهم أو أبن مدينتهم، وهرب كمواطن، وعاد اليوم ظافراً الى حضن تلك البلدة التي تحملُ له كل مشاعر الحب والشوق، ومن ضمن من عاد الى العراق، الكثير من الأخوة والذين هم اليوم على دفة الحكم في العراق من قادة وأعضاء برلمان ورؤوساء احزاب سياسية، وضباط، وكان المواطن العراقي الفقير والمسكين، قد عوّل على هؤلاء القادمين بالكثير، لأنتشاله من محنته الى برّ الأمان، وجعله يعيش مرحلة أخرى، بعيدة عن تصرفات الشموليين والدكتاتوريين، لأن هؤلاء يحملون أفكار حضارة أخرى غربية أو لبعض الدول الأخرى التي سبقت العراق في مناحٍ أخرى من الحياة، وهكذا وصَل الى الحكمٍ ما يقارب اكثر من 17 وزيرا، وهذا عدد ليس هيناً لمجلسٍ وزراء، يتجاوز 30 وزيراً.. أي اكثر من نصف العدد وبعض النواب أيضاً من الذين حصلوا على جنسية أخرى، وصلٍ عددهم الى اكثر من 56 نائباً، وربّما اكثر من هذا العدد، وهؤلاء عندما جائوا الى تلك المناصب عن طريق الانتخابات، لم يعترض عليهٍم المواطن، وذهب فعلاً لانتخابهم، والمصادقة على ترشيحهم، باعتبارهم أُناساً مؤهلين لحمل الأمانة، ولم يعترض المواطن يوماً على هؤلاء الذين يحملون جنسية أخرى، بل بالعكس اعتبرهم عوناً لخروجه مما هو فيه ،لكن الأيام وللأسف الشديد، اثبتت عكس كلّ تلك التصورات، وكلّ تلك الاعتقادات التي ذهب بها المواطن، فلقد اكتشف ذلك المواطن، وبحكم التجربة، ومما لا شك فيه ، إنّ هؤلاء قدِموا ليس لخدمة العراق، بل لخدمة مصالحهم، وأنهم جائوا لقضاء مرحلة عمرية، ويعودون الى بلدهم الثاني الذي اعطاهم تلك الجنسية، فلقد اثبتت السنين الماضية إن الكثير من هؤلاء والذين استلموا مناصباً مهمة، قد صاروا إمّا سُرَّاقا أو انتهازيين لمناصبهم، أو انهم يعملون لأغراض شخصية بحتة أدّت اعمالَهم المشينة الى فشل الكثير من المشاريع الاستراتيجية القادمة، والمرسومة، وفشلهم هذا زاد من المعاناة، فوزير الكهرباء السابق ايهم السامرائي أو وزير الدفاع السابق شعلان، أو وزير التجارة السوداني، والقائمة طويلة .. فهؤلاء بمجرد أن عُرفت نواياهم وبان فشلهم وقُدِّموا للمحاكمة، وقفوا يلوحون بجنسياتهم الأخرى امام الشعب، وبإتاحة أي فرصة بسيطة هرب الى تلك البلدان التي اعطتهم الجنسية على الرغم من إن الدستور العراقي، فيه مادة تعالج هذا الموضوع، وهي المادة 18 ،والتي تُلزم المسؤول الذي هو في منصبٍ سيادي أو أمني أو تشريعيٍ مهم، التخلي عن جنسيته المكتسبة، ويشمل هذا هيئة الرئاسة والبرلمان والمجالس المحلية والسفراء والقادة الأمنيين والضباط الكِبار من قادة الفرق، والغرض من تلك الفقرة الذي وضعها المشرّع هو أعتبار الجميع سواسية امام القانون العراقي والقضاء ،كذلك لا يسمح لأحد بالتحجج بجنسية أخرى أو مواطنة أخرى غير العراقية، والجميع يخضع للقانون العراقي، لكن وليومنا هذا، لم يتخلى أي من هؤلاء المسؤولون وهم بالعشرات عن جنسياتهم الثانية، خوفاً وكما أعتقد من تعرضهم للمسائلة، وتحويلهم الى الجهات القضائية في حال ارتكابهم أي خطأ، وبما إن هؤلاء اليوم هم القادة وهم الحُكّام، بقيت جنسياتهم المكتسبة، ولم يتخلوا عنها، وأثبتت الاحداث أنهم لم يكونوا وطنيين بالمعنى الكامل للوطنية، بل إن وجودهم في العراق مؤقت لتحقيق أحلامهم والعودة من حيث أتوا !!

المقالات الواردة لاتعبر عن رأي الصحيفة انما رأي كتّابها